اوراسكـــــــوم علـــــى حقيقتهـــــا

هذا التقرير يكشف بعض جوانب اللعبة الخفية التي منح بها امتياز مشروع النقال في المنطقة الوسطى الى شركة اوراسكوم ، والكيفية التي نفذته بها ، وجوانب اخرى من اساليب استغلال واستغفال المواطن العراقي التي مارستها الشركة.

صافي الياسري

مظاهر الاستغلال .الشروط التعسفية.

❖ اجبرت الشركة طالب خدمة النقال بدءاً على شراء جهاز (الموبايل) منها وبسعر يتجاوز ثلاثة اضعاف سعره التجاري بالاتفاق مع شركة اردنية وسنأتي لاحقا على التفاصيل.

❖ باعت خط الاشتراك بمبلغ ٦٩ دولارا في البداية، وهو مبلغ يعد مقارنة باسعار خطوط الاشتراك في الدول المجاورة مؤشراً على مدى الاستغفال الذي مارسته الشركة ضد المواطن العراقي مستغلة حاجته لخدمة النقال وجهله بحقائق هذه الخدمة واقيامها الفعلية، وحين شعرت الشركة بانها حصلت على مبالغ تمكنها من بيع الخطوط بسعر اقل، ورغبتها في بيع اجهزة وخطوط اشتراك وكارتات تشغيل باعداد كبيرة، خفضت سعر الخط الى ٤٩ دولارا، وبعد مدة زمنية اخرى خفضت هذا الرقم الى ٣٥ دولاراً، وهي في حقيقة الامر لم تجر تخفيضا برغم حملتها الاعلانية التي توحي بذلك، وانما اصدرت خطوطا بالسعر المخفض باعداد ضئيلة الى جانب الخطوط المسعرة بـ ٤٩ دولارا، ولذا عند مراجعتك وكلاء الشركة لشراء الخط ذي الـ ٣٥ دولارا، يعتذرون بنفاده فتضطر الى دفع ٤٩ دولارا لشراء نفس الخط، وهذا ما حصل معي شخصيا قبل ايام قلائل، ولدي اوراق الشراء وعنوان الوكيل البائع.

❖ قامت الشركة في البداية ببيع (الكارتات) الضرورية للتشغيل، بعد خصم (١٠) دولارات من قيمتها كبدل اشتراك لشهر واحد، وينتهي مفعولها خلال ذلك الشهر حتى اذا لم يستخدم النقال اطلاقا، وهي بدعة صارخة لا مثيل لها في اساليب الاستغلال والاستغفال في كل العالم.

❖ رفعت الشركة بطريقة ما (فنية) سعر المكالمة للدقيقة الواحدة الى دولار واحد يرتفع بطريقة فنية اخرى الى عدة دولارات.

❖ طبلت الشركة عند توقيعها "العقد" الذي منحها امتياز تنفيذ المشروع الى انها ستستثمر ما قيمته مئة مليون دولار في تنفيذ البنى التحتية للمشروع، ولم تستثمر اكثر من ١٠ ملايين دولار، ونتحدى هذه الشركة ان تقوم بكشف الحسابات الحقيقية لاستثماراتها، ولنثبت ذلك اقرأوا معنا: شيدت الشركة ١٨ برجا من اصل ١٦٤ برجا كان الخبراء قد وضعوها كحد ادنى لتغطية رقعة بغداد ولم يرتفع هذا الرقم كثيرا حتى الآن، وحين كشفت بعض الصحف العراقية جوانب من تقصير الشركة، شنت الشركة حملة اعلانات سخية جدا على هذه الصحف، على الطريقة الاميركية والمصرية في تقديم الرشوة واسكات الاخرين.

كيف حصلت اوراسكوم على الامتياز؟

الظروف التي تمت فيها احالة "امتياز" تنفيذ وتشغيل وادامة مشروع الهاتف النقال في المنطقة الوسطى، لم تكن من الوضوح والشفافية بحيث يتمكن المواطن العراقي، بل حتى بعض المسؤولين في وزارة الاتصالات على وجه خاص، من استقراء بنود هذه الاحالة، والكيفية التي تمت بها، والنصوص التي تحكمها، والاجراءات التي يجب اتخاذها في حال التقصير.

❖ ولم تكن اوراسكوم تحت أي ظرف مرشحة للحصول على امتياز النقال في العراق، فهي اولا شركة لا تمتلك الخبرة المطلوبة ولا رأس المال اللازم، أضف الى ذلك انها مسجلة في مصر، وهي واحدة من الدول التي عارضت الحرب لاقتلاع نظام صدام، بينما حصرت الادارة الاميركية تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار في العراق بالشركات المسجلة في دول لم تعترض على تلك الحرب.

❖ ويذكرنا عدد من المطلعين على الصورة العامة لا التفصيلية لكيفية حصول اوراسكوم على امتياز النقال، بالشبهات المحتملة التي تقوم على امكانية تحرك هذه الشركة على عدد من السياسيين العراقيين الذين ترددوا على العاصمة المصرية في شهر حزيران من عام ٢٠٠٣ بهدف الحصول على دعم مصر للعملية السياسية في العراق، والاعتراف بشرعية مجلس الحكم الذي قام انذاك واعادة العراق الى كرسيه في الجامعة العربية، ويؤكد هؤلاء ان دوائر محددة ضغطت على هذه الشخصيات للسعي على خط تسليم امتياز النقال لشركة اوراسكوم المصرية، وبرغم ان ذلك يعد ابتزازاً، الا ان بعضهم يرى انه تم بطريقة لا تشم منها رائحة الابتزاز. لكن هذه الفرضية لا يدعمها الواقع حتى لو حدثت فعلا، ذلك ان الامور كلها كانت بيد سلطة التحالف، وقد أكد ذلك فيما بعد وزير الاتصالات حيدر العبادي آنذاك في مؤتمره الصحفي الذي عقده في اثناء افتتاحه بدالة المأمون بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠٠٤، فقد قال (ان مشروع الهاتف النقال تم الاتفاق عليه بين سلطة التحالف والشركة، من دون تدخل الوزارة وان وزارته لا تشعر بالرضى عن اداء الشركة واسلوبها وطريقة فرضها لاجهزة رديئة الصنع على المواطن العراقي).

ومع ذلك يمكن القول ان ثمة احتمالا بوجود خلفية لموافقات على السعي فيما بعد (عندما يحين الوقت) لتحقيق موافقة مكملة من جهات عراقية متنفذة، ولاسيما ان الشركة تؤكد انها (حصلت على اجازة العمل من وزارة الاتصالات وقد وقع عليها وزير الاتصالات حيدر العبادي ومدير الشركة المصري نجيب سويرس) تصريح لعلي الدهوي مدير مكتب الشركة في العراق في لقاء اجرته معه جريدة النهضة ونشرته بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٨,

كانت شركة . (مورتيللا) من اكبر الشركات الاميركية المتخصصة في مجالات الاتصالات . هي المرشحة الحقيقية لنيل الامتياز وتنفيذ المشروع في المنطقة الوسطى، لكن تردي الوضع الأمني وتزايد العمليات المسلحة والتفجيرات واستهداف الاجانب والبنى التحتية، جعل هذه الشركة تتردد في قبول العمل مباشرة على الساحة العراقية المضطربة، لذا كان لابد من وسيط يقبل المخاطرة، والتقطت (اوراسكوم) اشارة ضعيفة بهذا الشأن سربت لها من العراق او من شركة (مورتيللا) او حصلت عليها بجهودها الذاتية عبر وسيط يدعى (ثامر المصري)، ولهذا الرجل سوابق تاريخية في عقد صفقات مشبوهة مع حكومة النظام العراقي السابق وتحديداً من خلال مذكرة الغذاء والدواء مقابل النفط، ويرتبط بعلاقات وثيقة مع رموز النظام ومنهم (عدي) الذي كان يسهل له تلك الصفقات لقاء عمولات محددة وخدمات مشبوهة اخرى، وكذلك احد مستثمري الشركة ويدعى (نظمي اوجي) وهو عراقي استوطن فرنسا ويتنقل بين عدد من الدول الاوربية والعربية وله استثمارات فيها وفي مصر والاردن تحديداً، وهو مليونير كسب ثروته من تجارة السلاح، وقد اتم هو الاخر صفقات مربحة جدا مع النظام المباد وقدم لرموزه عمولات وخدمات عديدة، كما ان له علاقات وثيقة بشركات انتاج السلاح الاوربية والاميركية وكارتلات الاستثمارات الاخرى، ويرتبط بعدد من المستثمرين والاداريين في شركة (مورتيللا)، وقد توجه اوجي الى واشنطن ليضع اوراسكوم تحت خيمة مورتيللا) وقد نجح في ذلك بعد تقديم تنازلات مهمة لها، وقد تم الاتفاق بين الشركتين، على ان تحصل اوراسكوم على نسبة من الارباح وان تقوم بتجهيز ونصب الاجهزة والبرامجيات والمنظومات والابراج وعموم البنى التحتية للمشروع، بمساعدة شركتين اخريين هما (Sinaco)وهي شركة مصرية ناشئة تعمل ايضا في مجال الاتصالات وشركة (HOIالسعودية الاردنية، وهي لا تختلف كثيرا في موقعها المالي وقدراتها التقنية وخبرتها على شركة (Sinacoعلى ان تقدم (مورتيللا) من جانبها قرضا بعضه مالي والبعض الآخر على شكل اجهزة وخدمات تقنية، وهكذا حصلت اوراسكوم تيليكوم على امتياز المنطقة الوسطى (المعلومات الواردة عن ثامر المصري ونظمي اوجي وطريقة الاتفاق مع شركة (مورتيللا) وبنودها افادنا بها مصدر من داخل الشركة طلب عدم ذكر اسمه).

كيف حصلت اوراسكوم على امتياز النقال في المنطقة الوسطى؟ وكيف نفذته؟

كيف نفذت اوراسكوم المشروع؟

❖اوراسكوم تيليكوم، شركة مصرية، بمعنى انها نشأت في مناخ الشركات المصرية، ولدينا اعتراضات جدية على هذا المناخ القائم عبر تاريخ طويل، ويشمل عددا كبيرا من هذه الشركات، على تفاصيل مذهلة من عمليات الغش والخداع والاحتيال والاستغلال والرشوة، فكم سمعنا وقرأنا عن شركات البناء المصرية التي كانت تقوم ببناء عمارات سكنية بمواصفات رديئة وبمواد بائسة سرعان ما تنهار قاتلة ومشردة عوائل عديدة دفعت دم قلبها ثمناً لشقة في هذه العمارات، دون ان يردعها رادع انساني او خوف من اجراء قانوني.

وشركات الاستثمار الوهمية التي نهبت بالاستغفال والخديعة ثروات المصريين وشركات تنفيذ المقاولات الحكومية التي سرعان ما تظهر النتائج فشل المقاولات والمشاريع التي نفذتها، وتفلت كل هذه الشركات بجلدها من جرائمها بعد ان تكون قد اتخذت الاحتياطات اللازمة مسبقا ورشت هذا المسؤول او ذاك، ولنا نحن العراقيين تجربة مريرة في تعاملنا مع الشركات المصرية التي كانت تورد لنا بعض مواد البطاقة التموينية . الغذائية . فمن زيت فاسد الى صابون رديء الى تلاعب بالكم والنوع، وتفلت بجلدها ايضا، بعد ان تكون رتبت الامور بطريقة فنية مسبقا ورشت هذا المسؤول او ذاك، ومادام الربح السريع هو هدف هذه الشركات، فان الغاية تبرر الوسيلة، ومن المؤكد على هذا الاساس ان الوسيلة لن تكون نبيلة، ولم تخرج اوراسكوم الا من معطف هذا المناخ الموبوء، والا فهل تستطيع الاجابة عن سر ادائها الفاشل في الجزائر قبل ان تضحك على الذقون وتكرر التجربة في العراق؟

❖عدد من العاملين العراقيين اكدوا لنا، ان الخبراء المصريين الذين جلبتهم الشركة ولا سيما، في مجال المنظومات والحاسوب غير قادرين على اللحاق بخبرة المهندسين والفنيين العراقيين الذين استخدمتهم الشركة لقاء اجور لا تساوي عشر معشار الاجر المدفوع للخبير المصري، وبعض هؤلاء الخبراء يعانون جهلاً مطبقاً في عموم الامور الفنية ذات الشأن والعلاقة بالاتصالات وتم جلبهم لمجرد وضع ارقام رواتبهم في حسابات وسجلات الشركة بعد ان تدون مضاعفة للايهام بالكلفة العالية لخدمات الشركة، ويؤكد بعض هؤلاء ان الشركة لا تملك الخبرة اللازمة لتنفيذ مثل هذا المشروع بمستوى فعال، وبالاداء المطلوب، وقد جلبت في البداية خبراء اجانب ودفعت لهم رواتب مغرية، وبمجرد ان اتمت تشغيل المشروع بالبنى التحتية المتواضعة وبـ ١٨ برجا وحسب قامت بطردهم، مما افقدها القدرة على توفير الصيانة اللازمة للتشغيل، ولهذا صرنا نسمع تلك العبارة التي تكررها بغاء النقال (لايمكنك الاتصال بهذا الرقم حاليا يرجى اعادة المحاولة) وهذه العبارة عليك ايضا ان تدفع ثمن سماعها! كما صرنا نرى مؤشر الشبكة دائما في الحضيض.

ويقول بعض المطلعين والخبراء في استقراء نصوص الاتفاقيات والعقود بين الجهات الحكومية والشركات، انه كان على سلطة التحالف ان تنتبه الى مدة العقد الذي وقعته مع اوراسكوم، فقد كان من المفروض ان تكون مدته طويلة بعض الشيء . لتثبيته اولا، والتأكد من فاعليته وصلاحيته ثانيا، وتطويره ثالثا، وان يتضمن الاتفاق نصا على حسن الاداء وفقرة تفرض عليها عقوبة يفضل ان تكون مالية في حال سوء الاداء لضمان حقوق العراقيين كما لم تتضمن الاتفاقية تفاصيل فنية عن نوعية الاجهزة والمستلزمات والبرامجيات والمنظومات التي يجب ان تستخدم في البنى التحتية للمشروع، بينما تضمنت الاتفاقية اشارة الى ان مدة العقد هي سنتان تعود بعدها المنشآت الى الحكومة العراقية، وهذا يعني كلفة استثمار اقل وخدمة سيئة من فوائدها ما لا تستحقه، وكان حريا بها قانونا الالتزام بتحويلها الى البنوك العراقية، ولكنها استغلت فقر النصوص والفقرات والبنود التي وقعتها في اتفاقها للحصول على الامتياز، وعدم وجود جهات مراقبة، وغياب شخصية الحكومة، والفساد الاداري في دوائر الدولة العراقية وربما رشت حتى اعضاء في سلطة التحالف لتمرير سلوكياتها الاستغلالية، ويفيد بعض العاملين في الشركة انها وجهت لهم عقوبات لا يستحقونها لتستقطع من رواتبهم مبالغ مؤثرة، كما انها أخرت بعضهم لاشهر ولم تدفع لهم استحقاقاتهم الا بعد ان حولت الى البنوك المصرية ارقاما كانت تستهدف الوصول اليها باقصى سرعة، وشمل الامر ديونها للمقاولين العراقيين الذين تعاقدت معهم على تقديم بعض الخدمات والقيام ببعض الاعمال واصحاب الفنادق والتجار الذين قاموا بتزويدها بسلع كانت تحتاجها، ولدينا كشف كامل باسماء المقاولين واستحقاقاتهم واصحاب الفنادق والتجار وديونهم لايتسع المجال لنشره الان لكننا سننشره وقتما نشاء.

❖واذا راجعنا الاتفاقية التي تمت بين اوراسكوم و(مورتيللا) فانها تنص على ضرورة تقديم الاخيرة خبرتها التقنية لتنفيذ المشروع ومراقبة اعمال اوراسكوم ومدى نجاحها في احياء المدينة وضواحيها الى بعد ٩٠ كيلومترا في الاقل في المرحلة الابتدائية على ان يطور فيما بعد ليربط محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى ببغداد.

ولم تبن اوراسكوم سوى ١٨ برجا كما ذكرنا اضافت لها ٢٢ برجا كانت قائمة اصلا ويقال انها بنيت ضمن مشروع للنقال كان يعدله النظام السابق، كما انها استغلت ابراج الرادارات التابعة للدفاع الجوي السابق، وابراج الاتصالات اللاسلكية التابعة للاجهزة الامنية السابقة، اما الابراج التي اتمت بناءها، فيؤكد هؤلاء المتخصصون انها ليست بالمواصفات القياسية المقرة عالميا وان عمرها سيكون مقيدا، ولم يرتفع عدد كل هذه الابراج . المبنية والمضافة . الى نصف الرقم المطلوب، وبرغم مرور وقت طويل على بدء اوراسكوم تنفيذ مشروع النقال في المنطقة الوسطى وقرب موعد انتهاء عقدها، لم يتم (فعليا) ربط المحافظات الوسطى ببعضها، فأين سرعة التشغيل في بغداد من هذا البطء المتعمد في اكمال جوانب المشروع الاخرى؟ وما نية اوراسكوم الحقيقية تجاه عملية ربط هذه المحافظات ببعضها بشكل جدي وفاعل؟

بعض المواطنين . استنتاجا . وبناءا على سلوكيات الشركة التي لا توحي بالثقة، يؤكدون ان الشركة ستغادر العراق دون ان تكمل المشروع بل انها ستسلم الحكومة عند مغادرتها مشروعا (سكرابا)!

❖ومن سطور صفحة سوء التنفيذ ايضا، استخدام الشركة انظمة برمجة متخلفة او من جيل تجاوزته تقنية الاتصالات وذلك ما يعد سببا اساسيا للعطل الدائمي الملم بالشبكة المترهلة بالخطوط التي تفوق طاقتها في تقديم خدماتها، وتدعي الشركة، في اعلاناتها الصحفية انها تستخدم نظام GSMفي بناء الشبكة، وان هذا النظام يمثل مشروعا كبيرا ولا يتم الا على مراحل! ووفقا لدراسات يومية لموضوعة استخدام الهاتف في ساعات معينة (والمقصود هنا ساعات الذروة في الاستخدام) ويقول مهندسون متخصصون ردا على ذلك . ان هذا النظام بطيء الاستجابة وما الحديث عن (المراحل) الا لتغطية هذا البطء الذي يتحول الى عطل في ساعات الذروة بسبب شدة الضغط، وعدم تمكن النظام من الاستجابة، مما ينتج عجزا تاما، كذلك فان استخدام الشركة نظام Billingالمحدود السعة وعدم قدرته على استيعاب هذا الكم الهائل من الخطوط التي باعتها الشركة في بغداد وحدها يضيف عبئا ثقيلا اخر على الشبكة، ويضيف هؤلاء المهندسون، ان مفاتيح السيطرة The control keysالخاصة بالكارتات تتعطل على الدوام بسبب قصور اداء برامج الشركة.

اما نظام التغطية الذي تستخدمه الشركة فهو نظام Horizomوتدعي الشركة انه من احدث الانظمة وهو مستخدم في العراق والمملكة المتحدة فقط، وتنسى الشركة ان تحدثنا عن جيل هذا النظام وحجم برمجته قياسا الى سعة النظام وثرائه في المملكة المتحدة وفقره في العراق، وفرق القدرة والخبرة في الاستخدام لدى الملاكات الهندسية والفنية بين البلدين، اضافة الى فرق القدرة والخبرة والعدد في مفارز الصيانة.

كما ان الشركة قصرت او اهملت مسألة توفير بناء قادر على حماية اجهزة السيطرة والكيبلات في المحطات التي وزعتها على رقعة بغداد، مما ادى الى تعرضها الى التخريب والسرقة، ولم تقم الشركة بتعويضها، فضلا عن تحديات المناخ العراقي، فالأجهزة والكيبلات المكشوفة عرضة لمياه الامطار، فالأمطار الاخيرة في بغداد على الرغم من مرور عشرة ايام او اكثر على تساقطها، احدثت في الشبكة عطلا لم تتمكن الشركة حتى هذه اللحظة من اصلاحه.

ومن الواضح ان الشركة لا تنوي وضع الحلول الجذرية لهذه العطلات فهي لا تريد مزيدا من الانفاق.

❖وبعكس تصريحاتها حول قرب الغاء خدمة الصندوق البريدي واعادتها حسب الطلب، ثبتتها ويتم الغاؤها حسب الطلب وبالأمكان التأكد من هذه الحقيقة من خلال الاتصال بالرقم ٤٤٤ عندما تعمل الشبكة.

❖ولماذا لا تتحدث الشركة عن حق العراقي في الغاء الصفر المضاف؟ واجيب نيابة عن الشركة، ان ذلك يعني ببساطة انقاص ثمن الدقيقة من ١٢ سنتاً الى ٩ سنتات وهو يعني خسارة الاف الدولارات يوميا.

❖في بداية التقرير قلنا اننا سنتحدث لاحقا عن الاتفاق الذي عقدته اوراسكوم مع شركة اردنية هي شركة (Ringوها نحن نبين طبيعة هذا الاتفاق، فقد حققت الشركة الاردنية ارباحا طائلة من بيع اجهزة (الموبايل) المتخصصة بتوريدها باكثر من ثلاثة اضعاف سعرها التجاري، مستفيدة من اجبار اوراسكوم المواطن العراقي على شراء هذه الاجهزة فقط.

ولدينا معلومات مؤكدة ان الشركة الاردنية حولت الى حساب مدير شركة اوراسكوم في مصر مبلغ ٩٠٠ الف دولار هدية مقابل اتعابه في فرض جهاز الشركة الاردنية على المواطن العراقي!!

❖ومن سوء التنفيذ ايضا والرغبة في تحقيق ربح سريع ومزيد من الربح استخدمت الشركة نظام (الكارت) الذي اكدنا انه لم يعد شائعا في العالم ومنها دول الجوار العراقي، وحققت منه ارباحا طائلة، ولسنا ضد ان تربح الشركة، لكننا ضد الجشع والاستغلال، وضد ان يكون الربح مقابل خدمة سيئة ونسمي ذلك تسميات مختلفة، منها الاستغلال والاستغفال والخداع وكلها جرائم وبخاصة حين ترتكبها شركات او مؤسسات بحق المجتمع.

فقد طبعت الشركة من هذه الكارتات حتى بداية العام ٢٠٠٥ مايزيد على اربعة ملايين كارت تتراوح اقيامها بين ٢٠ وثلاثين دولارا بيعت كلها برغم ان نسبة عالية منها ثبت انها غير صالحة للعمل!

وهناك الاعيب كثيرة وخدع مارستها الشركة، او اخفت حقيقتها، فهي لم تشرح للمواطن العراقي الذي استجدت عليه خدمة النقال، آلية الغاء بعض الخدمات التي لا يعرف اصلا كيفية الاستفادة منها، فهو يدفع عنها من دون ان يستخدمها، وهي وان كانت تكلف المواطن بضع سنتات، الا ان وجود ملايين النقالات واتصالاتها اليومية، يوفر للشركة مبالغ طائلة دون وجه حق وسبب ذلك هو الاستغفال الذي مارسته الشركة.

❖لم تعين الشركة ما يكفي من الموظفين، ولم تفتح ما يكفي من المكاتب لخدمة المراجعين الذين فقدوا هواتفهم مثلا او ان لديهم مشاكل مع الاجهزة التي ابتاعوها من الشركة، او اخطاء الشركة في بيع الخطوط، ويمكنك ملاحظة زخم المراجعين الواقفين على ابواب مكاتب الشركة القليلة بطريقة مذلة، وانتظار طويل غير مثمر وذلك بسبب من رغبة الشركة في تقليص النفقات.

.الاسئلة المرة.

والآن يمكننا ان نتساءل، اذا كانت الشركة تستحق ان نسامحها في بدء عملها تشجيعا لها على تطويره ولاعطائها الفرصة لتلافي اخطائها ونقبل اعتذارها، فما الذي يمكن ان نقوله الآن وقد مضى على توقيعها (اجازة العمل) كما تسميها ستة عشر شهرا . تاريخ التوقيع هو ٢٢ كانون الاول ٢٠٠٣، ولم يبق لها من مدة العقد سوى ثمانية اشهر؟ وما الذي ستقدمه لنا خلال هذه الاشهر الثمانية، وقد تراجع اداؤها بدلا من ان يتقدم؟

واين هو موقع الحكومة العراقية المسؤولة عن حماية المواطن العراقي من الاستغلال والغش والخداع؟ واذا وضعنا حسن النية امام اعيننا ونحن نرى التقصير، فلماذا لانرى سعيا لايجاد حلول؟ وهل ضاعت الحلول بين وزارة الاتصالات والشركة؟ ام انه ليس هناك من يسعى الى حل؟ ولماذا انكر وزير الاتصالات علاقة وزارته بمنح (اجازة العمل) للشركة التي تدعي انه وقع على هذه الاجازة مع نجيب سويرس مدير الشركة، كما صرح الدهوي مدير مكتب الشركة في بغداد، وهل تحاول الشركة ان تخدعنا مرة اخرى فتقنعنا بان الوزير وقع على اجازة العمل بينما قال الوزير (يقتصر دورنا على مراقبة عمل الشركة)؟

ومع ذلك اين هو دور الوزارة في مراقبة عمل الشركة؟

وهل ثمة امور اخرى مخفاة عنا نحن الابرياء؟

ربما.. لكننا سنبحث عنها ونكشفها للمواطن العراقي، من دون ان نضع في بالنا التهمة التي يكررها مسؤولو الشركة في العراق، ان الصحف التي تكشف اوراقهم انما تريدهم ان يتوجهوا باعلانات الشركة الى صحفهم، وقد اسكتت فعلا عددا من الصحف بهذه (الاعلانات السخية) ولو لم تكن على باطل لما لجأت الى هذا النوع من الرشوة.

واخيرا هل نحصل على اجابات صادقة عن اسئلتنا المرة هذه؟

اوراسكوم وعدت باستثمار ١٠٠ مليون ولم تستثمر سوى ١٠ ملايين.

هل صحيح البنى التحتية للمشروع تمت بأردأ المواصفات؟

هل ضاعت حلول العطلات بين الشركة ووزارة الاتصالات؟

اين الحكومة من حق العراقي في حمايته من الاستغلال والاستغفال؟